

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٣٦**

الخميس، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد ألين	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد ياو شاو جون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد البناي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

الحالة في مالي

رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي (S/2018/581)

1827184 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/785، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/581، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٣٢ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب فرنسا باعتماد القرار ٢٤٣٢ (٢٠١٨) بالإجماع، الذي يجدد نظام الجزاءات المحددة الأهداف المفروضة على مالي لمدة سنة إضافية. إن فكرة فرض جزاءات على من يعرقلون تنفيذ عملية السلام في مالي جزء لا يتجزأ من مضمون اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ومن ثم أقرتها الأطراف المالية عند التوقيع على الاتفاق. ثم أرسلت السلطات المالية طلبا رسميا إلى مجلس الأمن في ضوء تكرار التأخر في تنفيذ الاتفاق.

وطوال السنة الماضية، أثبت نظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن أنه إضافة مفيدة إلى مجموعة الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي لتشجيع التوصل إلى حل للأزمة في مالي. إنه يوجه رسالة ردع سياسية قوية أدت إلى تغيير سلوك بعض الجهات الفاعلة في الميدان وكان لها ددور لا يمكن إنكاره في إطلاق الاتجاه الإيجابي في تنفيذ الاتفاق في الشهور الأخيرة.

ومع ذلك، فإننا جميعا حول هذه الطاولة قد لاحظنا أن التقدم المحرز غير كاف في ضوء التوقعات والالتزامات المتعهد بها. وقد رحب المجلس مؤخرا بالاتجاهات الإيجابية في الشهور الأخيرة، إلا أنه أكد في الوقت نفسه من جديد على شعوره بالإحباط ونفاد الصبر فيما يتعلق بهذه المسألة. ودعا إلى حشد عاجل من جانب الحكومة والأطراف الموقعة مباشرة بعد الانتخابات الرئاسية، التي أشدنا جميعا للتو بإجرائها بشكل سلس. سيتابع المجلس عن كثب تنفيذ التدابير ذات الأولوية المنصوص عليها في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، التي يتعين اتخاذها في غضون ستة أشهر.

ولذلك فإن وقت توجيه الإنذارات يوشك على الانتهاء. يسلط التقرير المقدم مؤخرا من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي الضوء بشكل لا جدال فيه على تصرفات بعض الوسطاء الرئيسيين للجماعات المسلحة في الميدان لتعمد تقويض تنفيذ الاتفاق من خلال صلاتهم العلنية بالأنشطة الجنائية أو الإرهابية. وتعتزم فرنسا الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الصدد من خلال اقتراح إدراجهم على الفور في قائمة الجزاءات. كما أنه من المهم التأكيد على أن القرار الذي اعتمدناه للتو يؤكد مجددا على عزم مجلس الأمن اتخاذ تدابير تكميلية في إطار نظام الجزاءات إن لم تنفذ أحكام خريطة الطريق التي اعتمدتها في آذار/مارس الأطراف المالية في الموعد المحدد. لا يمكن أن يمر عدم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها كل طرف من الأطراف المالية بحرية في إطار خريطة الطريق دون رد. يجب أن يكون الجميع على كافة المستويات على علم بذلك.

أخيرا، شأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين، فإن فرنسا مقتنعة تماما بأن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، ولا يمكن أن تؤدي بمفردها إلى حل الحالة. إنها احدى الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي في جهوده المستمرة لضمان تنفيذ اتفاق السلام. إن المسائل المطروحة أكبر من أن نرضى بالمأزق الحالي. لذلك، فإن مسؤولية مجلس الأمن تتمثل في الاستفادة من كل الوسائل المتاحة من أجل تعزيز السلام والأمن في مالي والمنطقة. وعليه، تلتزم فرنسا بالقيام بذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.